

الهيئة العامة للنقل النهري – طلب الزام هيئة النقل العام بالقاهرة بتسليم قطعة الأرض بمنطقة ميناء أثر النبي واخلانها من شاغليها مع سداد قيمة مقابل الاستغلال عن هذه الأرض بواقع ٨ جنيهاً للمتر المربع اعتباراً من ٢٠٠٧/٩/١ .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠١١/٧/٦ ان الأصل في ملكية الدولة ومصالحها أو هيئاتها العامة أنها ملكية عامة تتغيا منها ادارة المرافق العامة التي تضطلع

بأعبائها وأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل لأنه لا يخرج عن كونه استعمالاً للمال العام فيما أعد له ، ويكون نقل الانتفاع بين أشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ولا يعد ذلك من قبيل النزول أو التصرف فيها فالأموال العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها استثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أعد له بمقابل شريطة أن يكون أداء هذا المقابل رهينا بموافقة الجهة المستفيدة ، ويسرى على ذلك القواعد العامة في العقود التي تقضى بالالتزام بما انعقدت عليه ارادة الطرفين ، ومن هنا يلزم التنويه بأن مصدر الالتزام بأداء المقابل لا يتأتى من مجرد نقل التخصص من وجه المنفعة العامة التابع لاحدى الهيئات العامة الى وجه آخر تابع لجهة أخرى من الجهات العامة ، وانما يتأتى مصدر التزام الجهة المنقول اليها الاشراف على المال العام من موافقتها على أداء هذا الالتزام الذي انصرفت اليه ارادتها خالصة صريحة ، والحاصل أن نقل المال العام من جهة الى أخرى هو في حقيقته ليس نقلاً للملك يمكن به المنقول اليه من استغلاله والتصرف فيه ، وانما هو في حقيقته نقل رعاية وصيانة وادارة للمال ، وهو خارج عن مجال التعامل بموجب تخصيصه للنفع العام وانتقال تخصيصه من وجه نفع عام لوجه آخر ومن جهة أمينة لجهة عامه أخرى راعية .

ولاحظت الجمعية العمومية أن الحاصل في الحالة المعروضة أنه بتاريخ ١٩٩١/٩/٥ أبرمت الهيئة العامة للنقل النهري مع هيئة النقل العام بالقاهرة عقد استغلال لمساحة ٢م٤٠٠٠٠ وذلك بغرض استخدامها جراجاً لهيئة النقل العام مع تحديد مقابل الانتفاع بمبلغ ١٦٠٠ جنيه

سنويا عن هذه المساحة ، و جدد هذا العقد لمدة ٣ سنوات تنتهى فى ٢٠٠٤/٩/٣٠ ، واتفق الطرفان على تحديد عقد الاستغلال لذات المساحة لمدة ثلاث سنوات أخرى من ٢٠٠٤/٩/١ حتى ٢٠٠٧/٨/٣١ على أن تجدد بعد ذلك تلقائيا لمدد أخرى مماثلة ، مع زيادة مقابل الاستغلال الى مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه سنويا ، واذ طلبت هيئة النقل العام تجديد عقد الاستغلال لمدة ثلاث سنوات أخرى ، فانه احتراماً للتعاقد المبرم بين الطرفين وما انعقدت عليه ارادتهما بالبند الثالث من العقد المبرم بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١ من تجديد العقد تلقائيا لمدد أخرى مماثلة ، لا يجوز للهيئة العامة للنقل النهى أن تمتنع عن تجديد التعاقد أو أن تطلب استلام مساحة الأرض المستغلة البالغ مساحتها ٣٨٧٣٢.٥ م^٢ بعد انتهاء مدة العقد فى ٢٠١٠/٧/١ ، ذلك أن وجه المنفعة العامة لم ينحسر عن هذه المساحة ، خاصة وأن الأوراق وردت خلو مما يفيد أن هيئة النقل العام خالفت الغرض الذى من أجله تم نقل الانتفاع بالمال اليها ، فمازالت الهيئة تستخدم المساحة المشار اليها جراجا .

وحيث أنه بشأن طلب الهيئة العامة للنقل النهى سداد قيمة مقابل الاستغلال عن هذه المساحة بواقع ٨ جنيهات للمتر المربع اعتباراً من ٢٠٠٧/٩/١ فانه تطبيقاً للأصل العام بأن نقل الانتفاع بالمال العام بين أشخاص القانون العام يكون بدون مقابل واستثناء من ذلك يكون بمقابل شريطة موافقة الجهة المنقول اليها المال ، واذ اتفق الطرفان على أن يكون مقابل الانتفاع بواقع ٣٢٠٠٠ جنيه سنويا ، فلا مناص من الالتزام بما انعقدت عليه ارادة الطرفين وتلتزم هيئة النقل العام بسدادها اعتباراً من ٢٠٠٧/٩/١ ، دون أن يكون للهيئة العامة للنقل النهى طلب زيادة المقابل بارادتها المنفردة ليكون ٨ جنيهات ، اذ لم تسفر أعمال اللجنة المشكلة بين الطرفين عن التوصل لاتفاق حول زيادة مقابل الانتفاع ، فضلا عن أنه لا يمكن التعويل على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات أو ما ورد بكتاب الهيئة العامة للخدمات الحكومية من مناسبة المقابل الذى تطالب به الهيئة العامة للنقل النهى ، اذ أن ذلك يخالف الاتفاق المبرم بين الطرفين ، كذلك لا يمكن الاستناد الى ما طالب به ممثلو هيئة النقل العام بمحضر اللجنة المشتركة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥ بأن يكون المقابل ١٦ قرشا للمتر المربع اذ لم يعتمد ذلك المحضر من السلطة المختصة بهيئة النقل العام .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى رفض طلبات الهيئة العامة للنقل النهى .

مؤدى ذلك :

رفض مطالبة الهيئة العامة للنقل النهري لهيئة النقل العام بالقاهرة بتسليم قطعة الأرض
البالغ مساحتها ٣٨٧٣٢.٥ م^٢ بمنطقة ميناء أثر النبي ورفض المطالبة بزيادة قيمة مقابل
الاستغلال عن هذه المساحة .

(فتوى رقم : ٣٩٣ - بتاريخ : ٢٠١١/٨/٧ - ملف رقم : ٤٠١٥/٢/٣٢)